

بسم الله الرحمن الرحيم

## ورقة حول شكل الدولة

مقدمة من ( أنصار الله )

إلى فريق بناء الدولة بمؤتمر الحوار الوطني الشامل

إعداد الدكتور / أحمد شرف الدين

وقعت الوحدة الاندماجية بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في سنة ١٩٩٠م بناء على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية حيث نشأت على أساس هذا الاتفاق دولة جديدة سميت ( الجمهورية اليمنية ) كشخصية دولية جديدة وزالت تبعا لذلك الشخصيتان الدوليتان للجمهوريتين السابقتين ؛ وقد أخذت الدولة الجديدة شكل الدولة البسيطة ، وتم ضم التقسيم الإداري للوحدات المحلية الذي كان في كل منهما قبل الوحدة الى بعضهما ، ومع الأخذ في الاعتبار التعديلات التي أدخلت على التقسيم الإداري فيما بعد صار عدد المحافظات في الجمهورية ( ٢١ ) محافظة ، ست منها هي محافظات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة والباقي هي محافظات من مكون الجمهورية العربية اليمنية السابقة ، ومع حدوث تداخل بسيط جدا بالتعديلات الجديدة بين محافظات الدولتين السابقتين .

وقد لوحظ خلال سنوات ما قبل عام ( ١٩٤٤ م ) ان ترتيب الدولة الجديدة على النحو السالف الإشارة إليه لم يكن هو الترتيب الصحيح بسبب العجلة التي تم بها اتخاذ إجراءات الوحدة حيث نشأت بعد الوحدة مباشرة مشكلات لا حصر لها تفاقمت تدريجيا الى ان وصلت الى أزمة سياسية حادة وذلك ما استدعى التفكير في صيغة جديدة لشكل الدولة كحل لهذه الأزمة . وكانت وثيقة العهد والاتفاق في عام ( ١٩٤٤ م ) هو الحل الذي تم التوافق عليه بين شريكي الوحدة السياسيين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني . وقد تضمنت هذه الوثيقة معالجة للوضع المتفجر بإعادة النظر في شكل الدولة وبنائها على أساس آخر بتقسيم البلاد إلى اقاليم يكون لكل منها حكم ذاتي او شبه ذاتي . ومن ثم كانت تلك الوثيقة هي النواة الاولى لفكرة الدولة المركبة ( الاتحادية ) بدلا من الدولة البسيطة التي نشأت بمقتضى اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية .

ومن هنا يمكننا القول ان الأساس التعاهدي الذي قامت عليه الجمهورية اليمنية كدولة بسيطة باتفاق إعلان الجمهورية اليمنية قد تعدل بأساس آخر هو وثيق العهد والاتفاق .

ولما كانت حرب ( ١٩٤٤ م ) وما سبقها من إجراءات أحادية من قبل شريكي الوحدة وما تلاها من نتائج ترتبت على انتصار احد الشريكين على الآخر اهمها إلغاء الجنوب من المعادلة السياسية لا تمس الأساس الآخر بشكل الدولة اليمنية وفقا لمضامين وثيقة العهد والاتفاق فإننا نرى ما يأتي :

١. ان مشروعية الدولة اليمنية البسيطة القائمة قد تعدلت بمقتضى وثيقة العهد والاتفاق ، ومن ثم فإن إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل هذه الوثيقة لا يقوم على أساس مشروع .

٢. كل الإجراءات التي تمت بعد ( ١٩٤٤ م ) بما يتعارض مع هذه الوثيقة ؛ نقصد بذلك الانتخابات العامة وتعديل التقسيم الإداري وغيرهما لا مشروعية لها .

٣. لما كانت الوثيقة قد تضمنت أساسا كافيا لإنشاء دولة مركبة فإنه يلزم استكمال إنشاء هذه الدولة المركبة .

٤. قد تبين عمليا خلال اكثر من عشرين عاما مضت على قيام الوحدة الاندماجية فشل الدولة البسيطة في الحفاظ على الوحدة وقيامها بالواجبات المفترضة عليها .

٥. إن العوامل الجغرافية والثقافية والسكانية والحضارية في اليمن تصب كلها في صالح الدولة المركبة لا البسيطة .

٦. إن الوحدة اليمنية في سنة ( ١٩٦٠ م ) هي وحدة طوعية نشأت بمقتضى اتفاق تعاهدي بين طرفيها نتج عنه قيام دولة بسيطة ، وقد خضع هذا الشكل لتعديل طوعي بمقتضى اتفاق تعاهدي آخر ، ومن ثم فإن بقاء الشكل الأصلي أو المعدل للدولة أو الخروج عليهما لابد أن يكون ايضا طوعيا . وهذا ما يجب أن يبت فيه مؤتمر الحوار الوطني الذي تم الاعتراف فيه رسميا بوجود طرفين متعادلين ( شمال وجنوب ) وقد تجسد ذلك بتوزيع عضوية المؤتمر على الطرفين بالتساوي .

وبناء على ما تقدم فإن رأينا بشأن شكل الدولة القادمة يتلخص في الآتي :

إنشاء دولة مركبة ( اتحادية ) يحدد مؤتمر الحوار الوطني تفاصيلها بالتوافق الطوعي .

والله الموفق